المحاضرة 12 :

يهدف المحاضرة 12 إلى التعرف على خصوصية سوسيولوجيا العمل النقابي الجزائري مرحلة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق أو ما بعد التعددية والتركيز على أبنية الأدوار الاجتماعية، وسلوك الأفراد عن تلك الأ دوار التي يشغلونها في اتخاذ القرار، والعلاقات الاجتماعية النقابية بين العمال مع بعضهم البعض، وعلاقات العمال مع أصحاب العمل، ويتمثل الاهتمام السوسيولوجي للعمل النقابي في فهم الآثار الايجابية والسلبية للعمل النقابي تجاه قضايا العمال، ومدى تأثير ذلك على التنمية البشرية، المتاحة لهم،

-الحركة النقابية الجزائرية وصنع القرار(1991-2010):

شهد القرن العشرين تغيّرات سريعة ومتلاحقة حيث سادت حياتنا المعاصرة فكرة "العالم المتغيّر"، كما تتعرّض مجتمعات الدول المتقدّمة و النّامية بصورة مستمرّة للتّجديد والتطوير في أنماط الحياة الاقتصادية والا جتماعية والثّقافية والسياسية، وذلك لمسايرة متطلّبات الحضارة الصناعية الّتي تعتمد على معطيات التقدّم العلمي والتكنولوجي. ()

ومن حيث اعتبار المؤسسة نسق اجتماعي ذو وظيفتين: - وظيفة إنتاجية، ووظيفة إشباع رغبات الجماعات- فالجانب الاقتصادي يظهر من خلا ل الاهتمام بفعالية المنظمة وحسن استغلال الموارد المالية، ولقد أخذت النقابة ذلك بعين الاعتبار من خلال مخاطبتها المباشرة لذهنيات العمال، حيث عملت على تطوير تقبل العمال لقواعد العمل بالتعليمات، والعمل على حل كل النزاعات الداخلية مع العمال، وكذا المشاكل الشخصية الّتي يعانونها سواء الّتي تواجههم في العمل أو بعض العراقيل الّتي يواجهونها من قبل المسيرين بـ المؤسسة. والحصول على أكبر حشد للطاقات داخل التنظيم من خلال كسب ثقتهم وتأييدهم.

وكانت تسعى من وراء ذلك إلى توصيل المعلومات وتوفير المعطيات اللا زمة للعمال قبل اتخاذ القرارات عن طريق التكثيف من الجمعيات العامة الّتي اعتمدت عليها في تجسيد مبادئ العمل في النمط ألتسييري الجديد، والمتمثلة في الالتزام بالواجبات المهنية. ينطلق من ضرورة إعطاء العمال التمثيل الشرعي داخل المنظمات الإدارية والإنتاجية, وكان لهذا النشاط روابط تاريخية برهنت على أن هذه المنظمة كانت بمثابة آلية تماسك وانسجام بين الهيئات التي لها صلاحية صنع القرار والهيئة القاعدية التي تعمل على تنفيذ القرار.وخلال حقب زمنية متتالية أضحى التمثيل النقابي يتجذر شيئا فشيئا في ثقافة وسلوك العمال, و بواسطة النضال الطويل اعترف به كجزء ضروري في عملية تحول المجتمعات وإرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات المختلفة ، يكوّنها العمال والموظفون في صناعة أو مهنة، أو صناعات

أو مهن متقاربة أو مشتركة..وذلك بصفة اختيارية، بغرض تحسين حياتهم العمالية، والمساهمة الإيجابية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والوطني للمجتمع وتدعيم فلسفته نظريا وعمليا عن طريق تنظيم يتيح لها ذلك.() وما من شك أن العامل البشري في المؤسسة الاقتصادية هوعامل أساسي وحاسم في مصير المؤسسة، وذلك من حيث تحقيق أهدافها واستمرار نشاطها.

عرف المجتمع الجزائري عدّة أنماط تسيير، من الذاتي إلى الاشتراكي إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والدخول إلى اقتصاد السوق أو بالأحرى العولمة الاقتصادية المتمثّلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية والتي اتّخذت أشكالا متنوّعة تجسّدت في التوجّه نحو شركات الأسهم، الخصخصة؛ مما يتطلب تغيير في نمط العلاقات بين مختلف أطراف العلاقات الصناعية بما في ذلك التقليص من حجم تدخّل الحكومة في التسيير وما أفرزته السياسة الهيكلية. إلا أن الإتحاد العام للعمال الجزائريين واصل في قيادة الحركة النقابية، حيث عاشت الجزائر تحولات في مختلف الميادين الاقتصادية والا جتماعية والسياسية فكان لزاما على الاتحاد مسايرة تلك التغيرات عن طريق تبني شعار رفع الأعباء الاقتصادية المتمثلة في رفع الإنتاجية وتكوين العمال ولو أن للحركة النقابية الجزائرية تاريخ، إلا أنها لم تصبح جماعية فعلية إلا منذ زمن قصير ومع أن تقدمها كان متقطعا إلا أن كيانها ظل مستمرا، حيث أثبتت الدراسات أن الحركة العمالية ما بين 1967 و1974 كانت قليلة نظرا للتأمينات التي عاشتها خلال تلك الفترة إلى جانب الخطاب الشيوعي الذي قلل من حدة الحركة العمالية باعتبار أن هذه الفترة قد تزامنت مع التبعية الشاملة للقضاء على المخلفات الاستعمارية.()

ولكن في سنة 1979 تغير نسبيا في الوضع حيث سجل ارتفاعا نسبيا بـ النسبة للمطالب المتعلقة باستعمال حق النقابي 10.8% من المطالب الأخرى، ويمكن ربط هذا الاهتمام بالمطالب النوعية والاضطرابات، حيث عرفت زيادة كبيرة في النزاعات والاضطرابات كشكل يظهر تذمر الطبقة العاملة.()

خلال بداية الثمانينيات سجل على الكنز ملاحظة حول تقييم مرحلة العشرية 1967-1978 نكتفي بذكر ما يتعلق بخضوع النقابات العمالية لعملية التدجين وأصبح ممكنا في ظل السياسة الجديدة تطهير هذا الوضع الذي أصبح يعتبر ضربا من الفوضى لا يمكن السكوت عنه، وقد تم العمل في هذا الا تجاه بسرعة، وذلك بالاعتماد على مصالح الشرطة لقمع المضربين، وكذا معاقبة المتغيبين، وبوضع حد نهائي للتشغيل سعيا لاستقرار اليد العاملة في المؤسسات. أما على مستوى التشريع، فقد شرع خلال فترة إعادة الهيكلة هذه في النظر في إجراءات جديدة للفصل، في الوقت الذي انكب فيه المسيّرون

على إعداد برنامج للتقليص من اليد العاملة المعتبرة فائضة. أما الأزمة التي أصبح يعانيها النظام الإنتاجي قد أفضت إلى إحداث تغيير عميق في عالم الشغل، وإلى تحديد جديد للفاعلين الاجتماعيين لم يستطع المتعودون على النظام السابق هضمه، خاصة الإجراءات الجديدة القاضية بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والذي أكسبه شرعية جديدة.

وما يمكن قوله في هذه الفترة أيضا أن معظم المطالب التي سماها عبد الناصر جابي بضعف المطالب النوعية التي طغى عليها مطلب رفع الأجور، حيث أن العامل الجزائري لا زال ذو مطالب مادية وأن اهتمامه بالمطالب النوعية لا زال ضعيفا، ولا يولي اهتماما كبيرا بالمطالب المتعلقة بحقه النقابي والتنظيمي الذي بقي ضعيفا ؛ وقد تختبئ وراء المطالب المادية – الأكثر شرعية والأكثر تجنيدا- مما يجعل إضراباتها أكثر نجاحا، هذا الواقع عكس الوضعية الاجتماعية- التنظيمية التي تعيشها الطبقة العاملة وعلاقاتها مع الأ طراف الأخرى، إلى غاية بداية التسعينات ".[0]

إن العلاقات الخارجية تتمثل- وفقا للمادة الخامسة - في ارتباط النقابات بالجمعيات الخارجية حيث يمنع المشرع الجزائري لأي منظمة نقابية أن تملك نفس التسمية أو نظام التسيير أو الأهداف مع أي جمعية ذات طابع سياسي مثلما يمنع اكتساب أي نوع من العلاقات مباشرة أو غير مباشرة معها وعدم تقبل أية مساعدة من عندها أو المشاركة في تمويلها، كما أن العلاقة بين النقابة والعمال تربط بإعلامهم وجعلهم يتابعون النشاط النقابي وتحسيسهم بالمشاكل الجماعية، وتتلقى النقابة عن طريق ممثلي العمال اقتراحاتهم واحتجاجاتهم، وذلك ما أكده القانون الجديد المذكور في ممارسة الحق النقابي الذي ينص في مادة (4-38) على إعلام جماعات العمل المعنيين بواسطة النشرات النقابية أو عن طريق الإعلانات المعلقة في الأماكن الملائمة التي يخصصها المستخدم لهذا الغرض[0].

في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، تشهد المجتمعات قاطبة تغيّرات هائلة على جميع الأصعدة سياسية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية ويعود أساسا إلى تطور الفكر الإنساني عامة وكذلك التطوّر التكنولوجي، كما تسعى المجتمعات جاهدة للتأقلم مع هذه المتغيّرات السريعة، وكذا المجتمع الجزائري من خلال مؤسساته الاجتماعية والثقافية وخاصة الاقتصادية منها، حيث عرف تحوّلات كثيرة في جميع مجالات الحياة وأنشطتها، وكان لذلك انعكاسا على نمط التسيير الذي تبنته مختلف المؤسسات العمومية منذ نيل الجزائر استقلالها إلى مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات كحتمية لدخول اقتصاد السوق، وكان لتلك التحوّلات انعكاسا على طبيعة ودور النقابة على مستوى بنيتها

وسياستها باعتبارها تنظيم مؤسسي عمالي من حيث علاقات العمل، ولا رتباطها بمؤسّسة معينة().

لقد تميزت المرحلة الأخيرة بمعايشة النقابات التحولات الاقتصادية التي جعلتها شريكا اجتماعيا فاعلا من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المهمة وعلى جميع الأصعدة، وبرز هذا الدور بخاصة في الاتفاقيات التي ضمت الثلا ثية (الحكومة، النقابة، أرباب العمل)أين تم الاتفاق على العديد من المواضيع التي تضم الأجور التي حظيت باهتمام جميع الأطراف خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، إذ تم اعتماد خفض الطلب، الأمر الذي أدى إلى عدم مواكبة الأجور المقررة للقدرة الشرائية للمواطنين ككل وللعمال بخاصة، وعليه سعت النقابة إلى تبني سياسة رفع الأجور وتحسينها بغية المحافظة على الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل، كما عملت على مستوى آخر للمحافظة على مناصب العمل والأجور، إضافة إلى دفع الأجور المتأخرة، وهذا ما يؤكده العديد من الاحتجاجات الاجتماعية التي كانت النقابة طرفا فيها، ويبرز دور النقابة في موافقتها على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني عن طريق انتهاج وصفة صندوق النقدي الدولي، وكان أبرز مشكل عانته الجزائر هو تسريح العمال وحل المؤسسات() .تجدر الإشارة هنا وحسب معايشتنا للمرحلة الانتقالية بمؤسسة إنتاجية لكن في قطاع النسيج ، لاحظنا تغييرا مفاجئا في دور ممثلي العمال الذين رغم تقلّص عددهم حسب القانون 4/90 المعدل والمكمل، إلا ّ أنّهم أظهروا قدرة على إحداث التغيير أو المساهمة الفعلية في ذلك، خاصة على مستوى البنية البشرية للمؤسسة، باستخدامها لطرق مختلفة إمّا من خلال إجراء حراك أفقي أو رأسي في المناصب العليا التي تحتلها إطارات سامية، أو عن طريق إيقاف بعض المسئولين ومنعهم من مزاولة مهامهم تحت حجة عدم الكفاية في التسيير والذهاب بالمؤسسة إلى حدّ الإفلاس ثمّ الغلق. وقد توسعت هذه الظاهرة حيث سادت معظم المؤسسات الإنتاجية باختلاف قطاعاتها عدا قطاع الخدمات والوظيفة العمومية، واستمرت حتى مرحلة استقلالية المؤسسات؛ مما تقدم يتبين لنا عِظَم الواجبات الملقاة على عاتق التنظيمات النقابية التي تعتبر طليعة الطبقة العاملة والتي تقف في وجه كل محاولة للإنقاص من حقوقها أو الانقضاض على حريتها ولاسيما الحقوق و الحريات النقابية، الأمر الذي يتطلب من النقابات العمالية أن تواصل نضالها وتطوّر أداءها وتعمل على توفير المقومات الأساسية لأداء مهماتها بما يساعد على تعزيز دورها في مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في هجمة النظام العالمي الجديد، بأهدافه وأدواته ووسائله، على حقوق الطبقة العاملة وميزاتها وضغط الحكومات والتدخل في شؤونها والمس باستقلالية قرارها، فالنقابات العمالية مدعوة لمواجهة المتغيرات ومباشرة مسؤوليات إضافية وأن تطوّر

دورها ونشاطاتها وفعالياتها وأن تبذل مزيداً من الجهود لتعميق وتشجيع وتعزيز علاقات العمل خاصة تحسين الأجور و توفير شروط أداء العمل وظروفه ومعاييره، وأن تتعاون مع منظمات أصحاب العمل وأن تشارك الحكومة في الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية لاستيعاب التطورات الا قتصادية والآثار الاجتماعية التي طرأت على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني. ومن جانب آخر لم يعد ممكنا، في ظل التحول إلى اقتصاد السوق أن يبقى دور النقابة كما هو عليه من قبل، فالنقابة لم تعد جزءا من الحكو مية أو التابعة لها أو منفذة لتعليماتها وتنتظر أن تمنح الحكومة للعمال ما يتطلعون إليه من مزايا، فإذا أرادت النقابة أن تؤدي دورها كاملا، عليها أن تتمسك بالمبدأ الديمقراطي في تشكيلها وإدارتها، وأن تأخذ بزمام المبادرة فيما يتعلق ب المشاكل العمومية المطروحة دون انتظار قيام الحكومة بحل تلك المشاكل في غيابها.

إن أبرز الخطوات الأساسية الأولى في عملية التحول كانت هي إعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية في ظل العولمة القائمة على تحرير الاقتصاد، والاعتماد على حرية السوق والسير في عملية الخوصصة التي تعتبر المرحلة الحاسمة في عملية التحول الرئيسي والتكيف مع نظام اقتصاد السوق.

ملخص مساق سوسيولوجيا الحركات العمالية

تسهيلا لعملية احتواء المقرر للطالب وضعنا هذا الملخص الذي نقر بأنه لا يمكن بأي حال أن يلم جوانب المقرر لاتساعه المعرفي وتعدد جوانبه، لكنه بإمكان وضع خطة طريق للإيصال ومضات للتعريف بالمقرر الذي يتم إيجازه فيما يلي:

- قيام المصانع وانتشارها أدى إلى نمو الرأسمالية الصناعية وفي ظل هذا الوضع ظهرت أقلية من الرأسماليين والبرجوازيين الأثرياء تقابلهم طبقة العمال التي تتقاضى أجورا زهيدة فساءت وضعيتها الا جتماعية في غياب حماية الدولة لها الأمر الذي أدى إلى ظهور نقابات عمالية تسعى إلى تحسين ظروف عمل الطبقة الشغيلة.
- نتج عن هذا الوضع تجسيد معارضة الدولة وأرباب العمل في صدور قانون 1718 م يمنع إنشاء أو تكوين نقابات ونظرا لتجاهل الدولة وأرباب العمل لهذه التنظيمات تبنى العمال اتجاه المقاومة لمواجهة هذا ا لاستغلال مستخدمين في ذلك كل أشكال الصراع مثل: الإضرابات، تحطيم الآلات، التغيب عن العمل...إلخ. والتي كثيرا ما تعدى نطاقها محيط العمل لتتحول إلى أعمال عنف مثل: مظاهرات لندن.
- بعدها شهد العالم ولادة الحركات النقابية بشكل منظم بعد انتقال

المجتمع البشري من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وكان الطريق أمامها حافلا ً بالأشواك والمثبطات، ولكن العمال كافحوا – لمدة قرنين من الزمان- قبل أن تستطيع الحركة النقابية أن تكتسب القوة التي تمكنها من مجابهة أصحاب الأعمال مجابهة الند للند، وأن تنزلهم من عليائهم ليجلسوا على مائدة المفاوضات التي تنتهي باتفاقية جماعية.

استطاعت هذه الحركات النقابية في معظم دول العالم أن تنظم صفوف الطبقة العاملة وتقود نضالها وأن تجعل من شروط العمل أكثر إنسانية.

- أصبحت العقود التفاوضية الجماعية التي تضمن عملا مستقرًا، وشروط سلامة آمنة عناصر أساسية في "العقد الاجتماعي" بين أطراف العمل الثلاثة، العمال، وأرباب العمل، والدولة.

- ظهرت النقابات في دول العالم الثالث والوطن العربي وفي معظم المجتمعات أثناء الفترة الاستعمارية على هذه المجتمعات، أي بعد دخول الرأسمالية الكولونيالية، حيث بدأت النواة الأولى للطبقة العاملة في الظهور على إثر احتكاكها باليد العاملة المهاجرة من البلدان المستعمرة، وظهور الحركات النقابية سمح للعمال الأصليين لهذه البلدان بممارسة العمل النقابي.

- تم وضع الكثير من النظري ـات في تفسير وجود الحركات النقابية ؛ فمنها ما يرجع إلى التناقضات الاقتصادية القائمة بين العمال من ناحية واصحاب العمل من ناحية أخرى؛ ومنها من يرى أن النقابات تنشأ نتيجة لشعور العامل بالاغتراب عن العمل والمجتمع، واحساسه بانقطاع الصلة بينه وبين الآخرين، وتزيد من شعوره بالأمن والثقة بالنفس، إلى ذلك من نظريات.

- ولقد عرف المجتمع الجزائري، تحوّلات كثيرة في جميع مجالات الحياة وأنشطتها، وكان لذلك انعكاسا على نمط التسيير الّذي تبنته مختلف المؤسسات العمومية منذ نيل الجزائر استقلالها إلى مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات كحتمية لدخول اقتصاد السوق، وكان لتلك التحوّلات انعكاسا على طبيعة ودور النقابة على مستوى بنيتها وسياستها باعتبارها تنظيم مؤسسي عمالي من حيث العلاقات الصناعية ، ولارتباطها بمؤسّسة معينة.

- وفي ظل الوضع السائد عرف المجتمع الجزائري كذلك عدّة أنماط تسيير، من الذاتي إلى الاشتراكي إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و الدخول إلى اقتصاد السوق أو بالأحرى العولمة الاقتصادية المتمثّلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية والّتي اتّخذت أشكالا متنوّعة تجسّدت في التوجّه نحو شركات الأسهم، الخصخصة؛ مما يتطلب تغيير في نمط

العلاقات بين مختلف أطراف العلاقات الصناعية بما في ذلك التقليص من حجم تدخّل الحكومة في التسيير وما أفرزته السياسة الهيكلية.

الذي يهدف إلى نشاط النقابات عموما إلى الإشراف والتوجيه الصحيح للحركة العمالية ودفعها إلى الأمام والإسهام الفعال في تكوين الاتحادات العمالية، وتنظيم التعاون الفعلي والتعاون، وتهدف النقابات أيضا إلى تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذها المؤتمرات فيما بينها وتبادل المعلومات و البيانات والإحصاءات بين منظمات الأعضاء العمالية العامة والدولية الخاصة.

ومن جانب آخر لم يعد ممكنا، في ظل التحول إلى اقتصاد السوق أن يبقى دور النقابة كما هو عليه من قبل، فالنقابة لم تعد جزءا من الحكومة أو تابعة لها أو منفذة لتعليماتها وتنتظر أن تمنح الحكومة للعمال ما يتطلعون إليه من مزايا، فإذا أرادت النقابة أن تؤدي دورها كاملا، عليها أن تتمسك بالمبدأ الديمقراطي في تشكيلها وإدارتها، وأن تأخذ بزمام المبادرة فيما يتعلق بـ المشاكل العمومية المطروحة دون انتظار قيام الحكومة بحل تلك المشاكل في غيابها.